

Distr.
GENERAL

TD/431
31 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨(د) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز الأونكتاد: تدعيم دوره الإنمائي وتأثيره وفعاليته المؤسسية

تعزيز الأونكتاد: تدعيم تأثيره وفعاليته المؤسسية

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد*

١- تكمن قوة عمل الأونكتاد في مجال التنمية، ومن ثم ميزته النسبية، في نهجه المتكامل لمعالجة قضايا التجارة والتنمية، وفي الدور الذي يضطلع به بوصفه المحفل الحكومي الدولي الوحيد في الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ومن مكامن قوته الأخرى الاتساق الهيكلي بين أنشطته المعيارية والتحليلية والتنفيذية، وهي الأنشطة التي تمثلها الدعائم الثلاث لمجالات عمل الأونكتاد الرئيسية، ألا وهي البحث وتحليل السياسة العامة، وبناء التوافق في الآراء على المستوى الحكومي الدولي، والتعاون التقني. فأي جهد يراود بذله لتدعيم تأثير الأونكتاد وفعاليته المؤسسية يجب أن يبدأ برؤية هذه الصفات المميزة بوضوح والتدابير المستهدفة لتعزيزها وتحقيق اتساق أكبر بينها.

٢- ومنذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، تطلب تدعيم تأثير المنظمة وفعاليتها القيام بعمليتين منفصلتين ومتكاملتين مع ذلك. وكانت أولى هاتين العمليتين هي الاستعراض النصفى الذي أجري عام ٢٠٠٦ في الفترة الفاصلة بين انعقاد دورتي الأونكتاد الحادية عشرة والثانية عشرة. وفي ختام الاستعراض الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل المؤسسية ذات الصلة بدعائم عمل الأونكتاد الثلاث جميعها. أما العملية الثانية، فتعلقت بفريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل تدعيم دور الأونكتاد الإنمائي وتأثيره. وصدر تقرير الفريق، المتضمن ٢١ توصية، في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ووافق مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخيرات في تجهيزها.

الحادية والأربعين، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، على عدد من التوصيات، رهناً بالتوصل إلى أوجه تفاهم معينة، وقرر مواصلة مشاوراته بشأن عدد أكبر من التوصيات التي تم الاتفاق على مفهومها.

٣- وإدراج البند الفرعي ٤ في جدول أعمال المؤتمر إنما يشير بوضوح إلى رغبة الدول الأعضاء في الذهاب إلى حد أبعد وأكثر عمقاً لتكييف طريقة عمل المنظمة. وهذا شيء طبيعي إذ في ظل التغير الذي يحدث الآن بسرعة فائقة، يتوقع من الأونكتاد، مثل أية منظمة أخرى، مواصلة عمليات التكيف والتغير لكي تظل ولايته ذات صلة وفعالة لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج بفائدة في النظام التجاري العالمي.

٤- ومن المفيد عند النظر في طرق تدعيم فعالية الأونكتاد تناول الدعائم المختلفة التي يتركز عليها عمل المنظمة لمعرفة الطريقة التي يمكن بها تعزيز كل دعامة. ومن الأهمية بمكان أيضاً النظر في كيفية جمع الدعائم الثلاث مع بعضها لتكون متبادلة الدعم ولتتجاوز الحصيلة الكلية حصيلة الأجزاء مجتمعة.

أولاً - الجهود المبذولة حتى الآن

ألف - البحث والتحليل

٥- يستهدف أساساً عمل الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسة العامة، الذي غالباً ما يتسم بالتفكير المتجدد، صانعي السياسة العامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فمن خلال منشوراته الرئيسية وغير ذلك من الدراسات والأعمال التحليلية المتواترة والمنظمة، يسهم الأونكتاد في مناقشة السياسة العامة الدولية وبناء توافق في الآراء بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، بما في ذلك سياسة التجارة، والاستراتيجيات الإنمائية، والعولمة، والسلع الأساسية، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، والتمويل والاتجاهات القائمة في البيئة الاقتصادية الدولية وآثارها على البلدان النامية.

٦- وصرح مجلس التجارة والتنمية في الاستعراض النصفى الذي أجراه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بأن البحث والتحليل هما عماد عمل الأونكتاد في قضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة؛ وأن البحث والتحليل يجب أن يكونا ذوي منحى إنمائي ومستقلين وأن يستندا إلى أدلة راسخة، وأن يتناولوا قضايا التجارة والتنمية والقضايا ذات الصلة بنهج إبداعي ويستبق منحى التغير. كما اتفق على عدد من الاقتراحات الهامة فيما يتعلق بدعامة البحث والتحليل: (أ) زيادة التشديد على الحلول العملية وخيارات السياسة العامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (ب) دراسة القضايا العامة في الاقتصاد الدولي ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية؛ (ج) تعزيز قواعد البيانات الإحصائية والبحثية والتحليلية ونظم البرامج الحاسوبية؛ (د) ضمان التبادل والتعاون بين الشعب في مجال البحث والتحليل؛ (هـ) زيادة تعزيز الشراكات الإبداعية مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛ (و) تعزيز الروابط مع دوائر البحوث الإنمائية الأوسع نطاقاً، بطرق من بينها توثيق الاتصالات مع شبكات البحوث؛ (ز) التشديد على ما للبحث والتحليل من أهمية من أجل بناء توافق في الآراء والمساعدة التقنية؛ (ح) وضع استراتيجية فعالة فيما يتعلق بالنشر والاتصال.

٧- وقدم فريق الشخصيات البارزة أيضاً عدداً من التوصيات ذات الصلة بعمل الأونكتاد في مجال البحث والتحليل: (أ) يجب أن يكون الأونكتاد رائداً في تحديد القضايا الرئيسية الناشئة وتحليلها؛ (ب) ينبغي للأونكتاد أن يتخذ لنفسه موقفاً استراتيجياً على أساس الميزة النسبية والتمايز والتكامل والتدخل الاستراتيجي؛ (ج) ينبغي له أن ينشئ شراكات حقيقية مع المنظمات الدولية؛ (د) ينبغي له زيادة إشراك المجتمع المدني؛ و(هـ) ينبغي له النظر في إنشاء شبكة عالمية من مراكز البحوث. ووافق مجلس التجارة والتنمية بعد ذلك على هذه التوصيات في دورته التنفيذية الحادية والأربعين، رهناً بالتوصل إلى عدد من أوجه التفاهم.

٨- وقدم الأمين العام للأونكتاد، في تقريره إلى الأونكتاد الثاني عشر، عدداً من الاقتراحات بشأن البحث والتحليل. وبوجه خاص، اقترح (أ) أن تكون أبحاث الأونكتاد موجهة أكثر نحو السياسة العامة؛ (ب) زيادة الموارد المخصصة له مثلاً بزيادة استخدام القوى العامة الداخلية، وزيادة التعاون في العمل مع منظمات أخرى، وبخاصة مع مؤسسات البحوث، وتعبئة مزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية؛ و(ج) تحسين جهود المنظمة في مجال التوعية بدرجة أكبر.

باء - الآلية الحكومية الدولية

٩- كانت الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد مسألة انصب عليها اهتمام الدول الأعضاء بشكل خاص واتفق بشأنها على عدد من التوصيات في الاستعراض النصفى الذي أجري عام ٢٠٠٦: (أ) تعزيز الاتساق بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية؛ (ب) ضمان أن تسفر الاجتماعات الحكومية الدولية عن حصائل إنمائية التوجه، بما في ذلك خيارات السياسة العامة، على النحو المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً؛ (ج) إسهام المجلس إسهاماً أكثر تركيزاً لدى نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المتعلق بالتجارة والتنمية الدوليين؛ (د) ضمان أن يكون جدول أعمال المجلس متنوعاً وأن يتناول مواضيع الساعة؛ (هـ) ضمان أن تكون جداول أعمال اللجان مركزة وأن تتناول مواضيع الساعة؛ (و) استكشاف إمكانية عقد بعض اجتماعات الخبراء على أساس متعدد السنوات، وإمكانية بناء شبكات من الخبراء؛ (ز) التعجيل في إيجاد حل مستدام لتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشكل منظور في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد؛ (ح) الاستفادة من الأنشطة غير الرسمية لمعالجة المسائل الراهنة المتصلة بالتجارة والتنمية؛ (ط) التشجيع على زيادة مشاركة جهات غير حكومية تعمل في الميادين الإنمائية، بما في ذلك القطاع الخاص، ومن البلدان النامية، في الاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد.

١٠- وقدم فريق الشخصيات البارزة توصيات أيضاً بشأن الآلية الحكومية الدولية لا تزال الدول الأطراف تناوّلها بالمناقشة. وشملت هذه التوصيات (أ) إنشاء صندوق استئماني والاستعانة ببرامج المساعدة الإنمائية الثنائية لتمويل المشاركة في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد؛ (ب) ينبغي للآلية الحكومية الدولية للأونكتاد أن توجد للمشاكل الإنمائية حلولاً عملية وملائمة؛ (ج) تحويل اجتماعات الخبراء إلى اجتماعات دائمة لأفرقة الخبراء؛ (د) ترشيد لجان الأونكتاد، مع إمكانية إنشاء لجنة تعنى بالتكنولوجيا، والاستعاضة عن الجزء الرفيع المستوى للمجلس بإجراء حوار مع جهات متعددة صاحبة المصلحة أو بإنشاء منتدى عالمي للتجارة والاستثمار والتنمية.

١١ - وقدم الأمين العام للأونكتاد، في تقريره إلى الأونكتاد الثاني عشر، عدداً من الاقتراحات بشأن الآلية الحكومية الدولية. وبوجه خاص، اقترح أن تكون هذه الآلية ذات منحى عملي بدرجة أكبر وأن يكون لمجلس التجارة والتنمية جدول أعمال أوسع، وأن يقوم بدور أبرز في عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

جيم - التعاون التقني

١٢ - لقد كان التعاون التقني، شأنه شأن الدعامتين الأخريين في عمل الأونكتاد، موضع عدد من التوصيات التي اتفق عليها خلال الاستعراض النصفى. ومن بين هذه التوصيات ما يلي (أ) ضمان زيادة التعاون فيما بين الشعب؛ (ب) العمل على تطبيق برامج تعاون تقني تعالج مواضيع محددة وتكون متكاملة ومتعددة المانحين، بغية التقليل من عدد العمليات الصغيرة والمخصصة؛ (ج) تحسين إدارة جميع أنشطة التعاون التقني وتحسين تقييمها والإبلاغ عنها؛ (د) تحسين عملية رصد أنشطة التعاون التقني وعمليات جمع التبرعات؛ (هـ) ضمان قيام الأونكتاد بدور فعال على الصعيد القطري عن طريق تقديم مساهمات تحليلية إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وتحسين التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛ (و) تشجيع عوامل التآزر بين التعاون التقني والدعامتين الأخريين؛ (ز) ضمان أن يكون الأونكتاد في موقف يسمح له بأداء دور هام في مبادرة "المعونة من أجل التجارة"؛ (ح) الأخذ بنظام لتبادل المعلومات لتعزيز تدفق المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني؛ (ط) زيادة تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية إقليمياً إلى أقصى حد، والاستفادة بالتالي من تجميع الموارد وزيادة منفعتها.

١٣ - كما قدم فريق الشخصيات البارزة توصيات بشأن عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني، منها بوجه خاص الحاجة إلى زيادة مشاركته في الآليات القطرية، وتجميع مشاريعه التي تربو على ٤٠٠ مشروع في أربعة إلى خمسة برامج كبرى للتعاون التقني. ووافق المجلس على هذه التوصيات، رهناً بالتوصل إلى أوجه تفاهم معينة.

١٤ - وقدم الأمين العام للأونكتاد، في تقريره إلى الأونكتاد الثاني عشر، عدداً من الاقتراحات بشأن التعاون التقني. وبوجه خاص، اقترح أن يغتنم الأونكتاد الفرصة التي تتيحها عملية أمة متحدة واحدة لزيادة التوعية بأهمية التجارة في تحقيق التنمية على الصعيد القطري وبمجموعة أنشطة المساعدة التقنية التي يمكنه تقديمها لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية. ويجب أن تكون المعونة من أجل التجارة الموضوع الرئيسي الثاني الذي يجب أن يركز عليه عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

ثانياً - القضايا المتوقعة مواجهتها

١٥ - تعكس الجهود الجاري بذلها لتكييف الأونكتاد وتعزيزه تغير البيئة الاقتصادية والمؤسسية العالمية التي يعمل فيها الأونكتاد. فجغرافية التجارة العالمية قد تغيرت بشكل كبير، وتضاعفت درجة الترابط فيما بين البلدان بشكل ملحوظ، وأصبحت الحالة الاقتصادية في البلدان النامية أقل تجانساً بكثير عن ذي قبل. ومن الناحية المؤسسية، لم يعد الأونكتاد الجهة الرئيسية الوحيدة في مجال التجارة.

١٦ - ومن أجل تدعيم تأثير الأونكتاد وفعاليته المؤسسية، ينبغي للمنظمة مواجهة التحديات الرئيسية الحالية في مجال اختصاصها لبيان الفرق في ما تنجزه من أعمال. وسيطلب ذلك إناؤها بمهام وتمشى واحتياجات البلدان في

ميدان التجارة والتنمية وطموحات المنظمة. كما سيتطلب إدماج مفهوم الشراكة في أساليب عمل المنظمة لتيسير إقامة شراكة إنمائية حقيقية على صعيد العالم.

ألف - البحث والتحليل

١٧- عهد إلى الأونكتاد وقت إنشائه بمهمة دراسة قضايا التجارة والتنمية التي كانت تثير وقتذاك أكبر دواعي القلق. وينبغي الحفاظ على دوره في هذا الصدد، وهو ما يعني ضرورة مواصلة التصدي لأكثر قضايا الساعة إلحاحاً. وسيشمل ذلك بالتأكيد مجموعة من القضايا القائمة منذ وقت طويل ومن القضايا الجديدة، علماً بأن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن ضرورة معالجة القضايا الجديدة سينال من تأثير المنظمة وفعاليتها. لذلك، فمن الأهمية بمكان لا فحسب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الواجب التصدي لها، بل وإعادة التأكيد أيضاً على مبدأ تناول القضايا الجديدة في مجال التجارة والتنمية كلما نشأت.

١٨- ومن القضايا المهمة في مجال البحث والتحليل استقلالية أمانة الأونكتاد في أعمالها التحليلية. وإذا كان الهدف المراد بلوغه هو إجراء بحوث وتحليلات ابتكارية والقيام على هذا الأساس بتقديم توصيات جديدة في مجال السياسة العامة، فالأرجح ألا تحظى هذه التوصيات مباشرة بتوافق كبير في الآراء. وبالفعل، يمكن أن تكون محل شك أو انتقاد هنا أو هناك بقدر تعارضها مع الوضع الراهن. ومن الأهمية بمكان بالتالي ضمان إجراء البحوث بمنأى عن الضغوط الخارجية.

١٩- ونوعية البحث والتحليل واحدة من العوامل الرئيسية التي ستحسم تأثير الأونكتاد في هذا المجال. وسجل المنظمة ممتاز في هذا الصدد وإن وجب تحسينه باستمرار. وشدد الاستعراض النصفى الأخير على ضرورة استناد البحوث إلى أدلة متينة، ومن الاستجابات الممكنة لذلك زيادة التشديد على دراسة الحالات القطرية وعمليات استعراض السياسات الخاصة ببلدان محددة. ومن الوسائل الأخرى لتعزيز نوعية أنشطة البحث والتحليل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجهات صاحبة المصلحة وإشراكها فيها، بما في ذلك مؤسسات البحوث، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن أن ينطوي نهج آخر على زيادة الموارد المخصصة للبحوث. وقد يشمل ذلك تقليل عدد المنشورات أو توليد موارد إضافية من خارج الميزانية. ومن الوسائل الرئيسية لتدعيم تأثير المنظمة ضمان معايير بحث متسقة وارتفاع مستواها.

٢٠- ويتعلق مجال رئيسي آخر بسرعة التغير في عالم اليوم. ويجب أن تكون الحكومات قادرة على مواجهة الحالات الجديدة الناشئة بسرعة، ومن ثم يجب أن تكون المنظمات المنوطة بها مهمة مساعدة الحكومات وإسداء المشورة إليها قادرة هي الأخرى على مواجهة هذه الحالات بسرعة. ومما سيكون له أهمية هو قيام الأونكتاد، بل وجميع المنظمات الدولية، بتعيين أفضل الوسائل التي يمكن بها إتاحة ما تجمع لديها من دراية وخبرة للحكومات والمجتمع الدولي بحيث يتسنى لهما تناول المشاكل الناشئة وتقديم المشورة المفيدة والدعم بشأنها في غضون فترة زمنية وجيزة. ومما يمكن أن يعزز تأثير المنظمة إلى حد كبير هو تزويد الأونكتاد، في ميدان التجارة والتنمية، بما يلزم للتعجيل بمواجهة التغير السريع.

باء - بناء التوافق في الآراء في الآلية الحكومية الدولية

٢١- تتيح الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، من الناحية المفاهيمية، العمق والنطاق على حد سواء. فعلى مستوى معين، يجتمع الخبراء لمناقشة قضايا محددة غالباً ما تدور أهميتها حول مواضيع الساعة. وعلى مستوى أعلى، يجتمع ممثلو الحكومات لمناقشة قضايا قطاعية أوسع نطاقاً بغية اعتماد سياسات إنمائية تنصب على تحقيق النتائج. وعلى المستوى الأعلى، يناقش المجلس قضايا واسعة وشاملة، أحياناً بمشاركة الممثلين الحكوميين، ويقدم تقريره مباشرة إلى الجمعية العامة. وإمكانيات هذا النظام للإسهام في إجراء الحوار بشأن السياسة العامة وتقديم توصيات خاصة بها كبيرة بالتأكيد، ولكن كثيرين يرون أنها لا تستغل حالياً استغلالاً كاملاً.

٢٢- ولا شك أنه يمكن تحسين فعالية الآلية بتكليف هيكلها وأساليب عملها. فعلى سبيل المثال، سيكون من المهم تحسين طريقة توصيل فائدة العمل المنجز على أحد المستويات إلى العمل الجاري إنجازه على مستوى آخر، وضمان مشاركة الخبراء من جميع مجموعات البلدان في اجتماعات الخبراء. على أن هناك قضية قائمة أكثر عمقاً. فمن المسائل الرئيسية التي تناولتها الدول الأعضاء في مداولاتها الدورية بشأن دور وفعالية الأونكتاد حصيلة الاجتماعات الحكومية الدولية. ففي الاستعراض النصفى الذي أجري عام ١٩٩٨، اتفقت الدول الأعضاء على أن تسعى اللجان إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها تم المجتمع الدولي والحكومات وأمانة الأونكتاد. بيد أنها اتفقت في الاستعراض النصفى الذي أجري عام ٢٠٠٢ على أن تتمثل حصيلة دورات اللجان في وضع موزج للرئيس يعكس الحوار الأساسي وتقديم توصيات مقتضبة ومنفصلة إلى أمانة الأونكتاد. أما في الاستعراض النصفى الذي أجري عام ٢٠٠٦، فقد اتفقت على أن تسفر الاجتماعات الحكومية الدولية عن تحقيق نتائج موجهة نحو التنمية، بما في ذلك خيارات السياسة العامة. فعدم اليقين هذا بشأن حصيلة الاجتماعات يثير المسألة المتعلقة بتحديد الغرض الأساسي من الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

٢٣- وقد أنشئ الأونكتاد عام ١٩٦٤ بفكرة أن يكون بمثابة مؤتمر وأن يكون له أساساً منحي عملي. وكانت ولايته تتمثل في "وضع المبادئ والسياسات المنظمة للتجارة الدولية ولمشاكل الإنماء الاقتصادي المتصلة بها"^(١)، وعملاً بهذه الولاية، حقق الأونكتاد عدداً من النتائج الرئيسية. على أنه لم يعد يقوم بدور التفاوض على صكوك دولية ملزمة منذ انعقاد دورته الثامنة وانصب اهتمامه على "بناء التوافق في الآراء". ومع ذلك، لم يكن المقصود ببناء التوافق في الآراء مثلاً من حيث ما يتعلق بالنتائج المستحبة من الاجتماعات موضع أي توافق دائم في الآراء كما يتبين ذلك من تناقض استنتاجات مختلف استعراضات منتصف المدة. وهذا بلا شك عائق بالنسبة للمنظمة، ومما سيكون له أهمية هو التوصل إلى اتفاق بشأن الهدف الأساسي من تنظيم اجتماعات حكومية دولية في إطار الأونكتاد إذا أريد تحسين فعاليته المؤسسية. فهل ينبغي أن تنصب اجتماعات الأونكتاد على تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الناشئة والتحرر من قيود التفاوض على نتائج متفق عليها؟ أم يجب أن تكون هذه الاجتماعات بمثابة محفل للاتفاق لا على صكوك ملزمة بل على توصيات في مجال السياسة العامة توجه إلى

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥(د - ١٩)، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤،

الفقرة ٣(ب).

الحكومات والمجتمع الدولي؟ وقد جذب الأمين العام للأونكتاد في تقريره إلى المؤتمر أن يكون الأونكتاد بمثابة آلية ذات منحى عملي تقدم توصيات في مجال السياسة العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٢٤- والأونكتاد مركز تنسيق للأمم المتحدة يعالج بطريقة متكاملة قضايا التجارة والتنمية، وهذا يشير إلى أن على مجلس التجارة والتنمية مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها الهيئات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ويقوم مجلس التجارة والتنمية، بصفته هيئة فرعية، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة، ويُلقى كل من رئيس المجلس والأمين العام للأونكتاد كلمة بالفعل في هذا الصدد أمام المجلس. وفي الوقت ذاته، لا تُزود الجمعية العامة بأية مدخلات متفق عليها بشأن عدد من مجالات العمل الهامة للأونكتاد في التقرير الذي يقدمه المجلس إليها. ولا يقوم المجلس بدور المنسق المتوقع منه القيام به إزاء أنشطة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ويمكن تعزيز فعاليته في هذا الصدد.

٢٥- وعندما أنشئ الأونكتاد، كانت الجهات الفاعلة الرئيسية في أنشطته هي الحكومات بمشاركة عدد محدود أيضاً من المنظمات غير الحكومية. وقد تغيرت هذه الحالة بكل وضوح تغيراً جذرياً وأضحت الجهات الفاعلة الرئيسية الآن هي القطاع الخاص ومجتمع مدني أكثر اتساعاً. وحتى يحقق الأونكتاد فعاليته بشكل كامل، ربما تعين عليه إيجاد سبل تكفل مشاركة هذه الجهات الفاعلة الرئيسية. بمزيد من الانتظام في مداولاته، مع عدم التشكك في طبيعته كآلية حكومية دولية. وقد مثلت الجلسات التي عقدت مع المجتمع المدني في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه، ولكن يمكن إدماج المنظمات غير الحكومية بشكل مباشر في بعض اجتماعات الأونكتاد. ويمثل القطاع الخاص بانتظام بمحاضرين في اجتماعات الأونكتاد وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بأهمية هذه المساهمات. وربما كان من الملائم البحث عن طرق لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في هذه الاجتماعات بمزيد من الانتظام حتى يتسنى له القيام بدوره تماماً نظرياً وعملياً في مجال التنمية.

جيم - التعاون التقني

٢٦- ينفذ عمل الأونكتاد في مجال البحث والتحليل وفي مجال بناء التوافق في الآراء من خلال أنشطته المتعلقة بالتعاون التقني. والدفعة الرئيسية لهذه الأنشطة هي الدفاع عن السياسة العامة وبناء القدرات في مجالات عمله الرئيسية الأربعة، ألا وهي: (أ) العولمة والاستراتيجيات الإنمائية؛ (ب) التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ (ج) الاستثمار وتنمية المشاريع؛ و(د) التكنولوجيا والهياكل الأساسية للخدمات لتحقيق الفعالية في مجال التنمية والتجارة. وقد سبقت الإشارة إلى تواصل الجهود الجاري بذلها لتدعيم فعالية وتأثير الأونكتاد في مجال التعاون التقني وإلى أنها في عداد تلك التي تبذل في آن واحد في عدد من المجالات المختلفة.

٢٧- ومن المجالات الرئيسية التي ينصب عليها العمل تعزيز الوعي بقضايا التجارة والتنمية على المستوى القطري. فقد أدرك الآن أنه لم يكن لهذه القضايا الوزن الكامل في أطر المساعدة الإنمائية. وبالفعل، ربما لم تحظ القضايا الاقتصادية ككل بالعناية التي تستحقها في جهود المساعدة الإنمائية في السنوات الأخيرة. وسيكون من المهم من ثم زيادة بيان ملامح هذه القضايا في الفترة القادمة.

٢٨- وقد لمست هذه الحاجة في الوقت الذي تقوم فيه الأمم المتحدة بالضبط بعملية إصلاح نهجها بشأن التعاون التقني وذلك بتطبيق مفهوم أمة متحدة واحدة. والهدف من هذا النهج هو تعزيز اتساق عمليات الأمم المتحدة على المستوى القطري، ولكنه يمثل تحدياً بالنسبة للوكالات غير المقيمة ويعرضها لخطر الاستبعاد. والأمثلة أن تحاول هذه الوكالات تحويل التحدي إلى فرصة وهذا هو بالضبط هدف المجموعة المواضيعية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقطاعات الإنتاجية. فهذه المجموعة التي تضم الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية إنما تسعى إلى تمكين المنظمات المشتركة من تقديم وتنفيذ مجموعة متكاملة من أنشطة التعاون التقني على المستوى القطري من خلال إطار أمة متحدة واحدة. وسيتوقف نجاح هذه المبادرة على عوامل كثيرة منها نجاح نهج أمة متحدة واحدة، وقدرة المنظمات المشتركة على إقامة شراكة فعالة ودائمة، وتقبل البلدان إعادة وضع النمو الاقتصادي في بؤرة اهتماماتها الإنمائية.

٢٩- ويتعلق مجال آخر ينصب الاهتمام فيه على بذل جهود لتدعيم فعالية أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني بإعداد برامج تتناول مواضيع محددة تكون متكاملة ومتعددة المانحين. وتحفز هذه الجهود تقدماً ملموساً، باعتبار أن الهدف هو خفض عدد أنشطة التعاون التقني الصغيرة الحجم بنسبة كبيرة وتوحيدها في برامج أوسع نطاقاً تمولها عدة جهات مانحة بطريقة منظورة. وسيتوقف نجاح هذا المشروع على قدرة الأمانة على تعزيز اتساقها الداخلي، بما في ذلك ما يتعلق بجمع الأموال واستعداد المانحين للإسهام في صناديق استثمارية متعددة المانحين ومتعددة السنوات قبل من ثم تناقص درجة تأثيرها المباشر تناقصاً طفيفاً على مصير أنشطة التعاون التقني في سبيل زيادة استدامة الأنشطة وتأثيرها.

٣٠- ومن أحد المجالات التي ستركز عليها أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني المعونة من أجل التجارة. وهذا مكمل ضروري لتحرير التجارة الدولية، سواء على أساس متعدد الأطراف أو ثنائي أو أحادي من أجل تحقيق المكاسب الإنمائية المحتملة والتقليل من تكاليف التكيف والتنفيذ. وقد اكتسب الأونكتاد على مدى سنوات عديدة خبرة كبيرة في مجال المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة والتنمية، ويمكن لبرامجه أن تسهم إسهاماً هاماً في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، اكتسب الأونكتاد خبرة في تدريب المسؤولين من البلدان النامية على قضايا السياسة التجارية و(أ) مساعدتهم على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية؛ (ب) تشجيع تنويع الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية؛ (ج) تقييم أثر التجارة في الخدمات، والحوافز غير التعريفية، والعلاقة بين التجارة والتدابير البيئية؛ (د) تعزيز قدرات البلدان النامية على الوفاء بالمعايير البيئية والصحية للمنتجات، والاستفادة من المخططات التفضيلية والتكامل الإقليمي، بما في ذلك فيما بين البلدان النامية؛ و(هـ) صياغة قوانين وسياسات المنافسة.

٣١- وتعزيز كفاءة الأونكتاد وتأثيره في هذا المجال سيشكلان عنصراً رئيسياً لتعزيز تأثيره الشامل. ويمكن أن تشمل مجالات العمل (أ) عمليات استعراض سياسات الاستثمار وتشجيع الاستثمار؛ (ب) استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ (ج) تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، وتنمية المشاريع؛ (د) الإمدادات (اللوجستيات) التجارية؛ (هـ) النظم الجمركية وتيسير التجارة؛ و(و) استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ويمكن لهذه الإجراءات، إلى جانب غيرها من التدابير التي توجد حاجة ماسة لها، مثل بناء وتحسين الهياكل الأساسية والمساعدة على التكيف، أن تعزز بدرجة كبيرة قدرة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص القائمة والجديدة للوصول إلى الأسواق، مما يؤدي إلى مضاعفة المكاسب التجارية.

دال - الدعائم ككل متكامل

٣٢- يعد الأونكتاد مركز تنسيق للأمم المتحدة يعالج بطريقة متكاملة قضايا التجارة والتنمية. ولمفهوم "متكاملة" عدد من الجوانب المختلفة لا شك أن أحدها يتعلق بكون الأونكتاد يتناول قضايا التجارة والتنمية لا فحسب من وجهة نظر بناء التوافق في الآراء على المستوى الحكومي الدولي، ولا كذلك من وجهة نظر التعاون التقني فقط، بل من خلال دعائم عمله الثلاث جميعها. وهذه بالتأكيد ميزة نسبية رئيسية للأونكتاد وآثارها واضحة جلية. أولاً، إذا ضعفت إحدى الدعائم فسينسحب ذلك على كافة الدعائم. وثانياً، كلما زادت درجة التكامل بين الدعائم الثلاث اشتد تأثيرها الإجمالي.

٣٣- وسينطوي تعزيز أوجه التآزر بين الدعائم الثلاث على عدة جوانب. وسيكون من المهم تدعيم دور الأونكتاد الرئيسي في مجال البحث والتحليل باعتبار ذلك الأساس لبناء التوافق في الآراء على المستوى الحكومي الدولي. وفي الوقت ذاته، سيتعين على الآلية الحكومية الدولية تعزيز دورها كمصدر لمدخلات عمل الأونكتاد في مجال البحث والتحليل وكمصدر إرشاد وتوجيه للأطراف المتعددة صاحبة المصلحة لإجراء هذا البحث والتحليل. ولا بد من تعزيز تفاعل متبادل ومماثل بين دعامة بناء التوافق في الآراء ودعامة التعاون التقني على أن تكون الدعامة الأولى بمثابة محفل للإرشاد والتغذية المرتدة والدعامة الثانية كقناة لتفعيل توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي. وأخيراً، ينبغي للتعاون التقني أن يستجيب لدعامة البحث والتحليل وأن يغذيها بالمعلومات.

ثالثاً - الاستنتاجات والأسئلة

٣٤- لقد حدد الأمين العام للأونكتاد في تقريره إلى المؤتمر أهدافه على النحو التالي:

(أ) ترسيخ وضع الأونكتاد كمركز رائد للبحث والتحليل، وتزويد الجهات صاحبة المصلحة في عمل الأونكتاد بتوصيات جديدة وعملية في مجال السياسة العامة بالاستناد إلى تعاون واسع مع سائر المنظمات ومؤسسات البحوث؛

(ب) تمكين الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد من تحقيق نتائج عملية المنحى في جميع المجالات المشمولة بولاية الأونكتاد من أجل إرشاد الحكومات في ما تبذله من جهود إنمائية وتشجيع التطور البنيوي المنتظم الموجه نحو التنمية، وتقديم الدعم المباشر إلى الجمعية العامة في مداولاتها المتعلقة بالتجارة والتنمية؛

(ج) وضع الأونكتاد في صلب مجموعة من المنظمات العالمية والإقليمية التي توفر مجموعة متكاملة من أنشطة المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات بشأن معالجة قضايا التجارة والتنمية والمجالات المترابطة، وهي أنشطة يمكن تنفيذها من خلال عملية أمم متحدة واحدة وفقاً لاحتياجات كل بلد من البلدان.

٣٥- وتحقيق هذه الأهداف سيتطلب الإجابة عن عدد من الأسئلة الأساسية. ما السبيل لضمان أن يكون عمل الأونكتاد في مجال البحث والتحليل ذا صلة وعلاقة بمواضيع الساعة؟ ما هي الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين الحاجة إلى استقلال التحليل في مجال البحث والتحليل والحاجة إلى مساءلة الدول الأعضاء؟ ما هو الهدف النهائي لاجتماعات الأمم المتحدة الحكومية الدولية في مجال التجارة والتنمية؟ ما هي الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد تدعيم تأثيره على المستوى القطري؟ كيف يمكن للأونكتاد استخدام ميزته النسبية لتعزيز دور الأمم المتحدة؟